عن مدى كفاية الضمانات المقررة لحماية العون المتسرب في القانون الجزائري

On the adequacy of the guarantees prescribed for the protection of leaking aid in Algerian law

الدكتورة شيخ ناجية

أستاذة محاضرة قسم "أ" / كلية الحقوق والعلوم السياسية/جامعة تيزي وزو

تاريخ الإستلام: 2019/06/24 تاريخ القبول: 2019/09/06 تاريخ النشر: 2019/09/30

ملخص:

كرس المشرع الجزائري مجموعة من الأساليب للتحري والتحقيق في الجرائم المستحدثة والاستثنائية، وذلك بموجب التعديل الصادر في 2006 لقانون الإجراءات الجزائية. ويعد التسرب من أهم هذه الأساليب ومن أخطرها، ومن خلال تنظيم المشرع لأحكام هذا الإجراء، يتضح أنه راعى كثيرا مصلحة العون المتسرب وعززها، حيث أفاده بحماية جزائية هامة وبضمانات متنوعة، سواء أثناء تنفيذ عمليات التسرب أو حتى بعد الانتهاء منها.

الكلمات المفتاحية: التحقيق؛ التسرب؛ الشرطة القضائية؛ ضمانات؛ العون المتسرب.

Abstract:

The Algerian legislator has devised a set of methods to investigate and investigate new and exceptional crimes under the 2006 amendment to the code of criminal procedure. The leak is one the most important and most dangerous of these methods. By regulating the provisions of this procedure, it is clear that the benefit of the leaked aid has been taken into account and strengthened by the legislator, who has provided him with significant criminal protection and various guarantees, both during the implementation of the leaks and even after completion.

Keywords: Investigation; leakage; judicial police; Guarantees; Leaked aid.

مقدمة:

يعتبر إجراء التسرب أسلوبا فعالا في الكشف عن الجرائم الخطيرة المستحدثة وإلقاء القبض على مرتكبيها، وهو إجراء مستحدث مضاف بموجب تعديل المشرع لقانون الإجراءات الجزائية سنة 2006 بموجب القانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155⁽¹⁾ ولقد عرفه المشرع الجنائي الإجرائي أنه: « يقصد بالتسرب قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف »⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن خطورة هذا الإجراء الاستثنائي وغير المؤلف الذي تمليه الضرورة القصوى التي تتمثل في تلك الأضرار والنتائج الوخيمة التي تلحقها مثل هذه الجرائم بمصالح الدولة ولا سيما الاقتصادية منها من جهة، وكذا صعوبة اكتشاف وإثبات ونسبة هذا الوجه الجديد من الجرائم للفاعلين الحقيقيين عند الاعتماد عن وسائل البحث والتحري التقليدية من جانب آخر، قد أدى بالمشرع إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية الإجرائية الجزائية، وذلك بسنّه للإجراء وتنظيمه له بموجب المواد من 65 مكرر 11 إلى 65 مكرر 18 من القانون رقم 06-22 أعلاه.

ولما كان إجراء التسرب خطيرا على الشخص القائم به، وكذلك على أفراد عائلته، كونه يستهدف أوساطا وشبكات عالية في التنظيم والنفوذ والمكر والتي تسعى لتحقيق أهدافها غير المشروعة بكل الوسائل، كان لزاما على المشرع لأجل تحقيق التوازن بين حق

¹ - قانون رقم 06-22 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006، معدل ومتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية، عدد 84، صادر بتاريخ 24 ديسمبر 2006، معدل ومتمم.

² - الفقرة الأولى من المادة 65 مكرر 02 من قانون 06-22، مرجع نفسه.

العون المتسرب في الحماية وحق المجتمع في مكافحة الجريمة المستحدثة، أن يحيط عملية التسرب بالعديد من الضمانات حماية للعون المتسرب من أي تعسف أو اعتداء.

عليه، فالإشكال المطروح هنا يكمن في: ما مدى كفاية الضمانات التي وفرها المشرع الجزائري في سبيل تحقيق الحماية اللازمة للعون المتسرب؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية، ومعالجة حدود هذه الضمانات، فيتم البحث أولاً في الحماية الخاصة المقررة للعون المتسرب منذ شروعه في تنفيذ المهمة المسندة إليه إلى غاية الانتهاء منها (المبحث الأول)، للانتقال بعدها إلى الدراسة النقدية لهذه الضمانات من خلال إبراز نقائصها وما يشوبها من خلل وقصور وغموض (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للضمانات المقررة لحماية العون المتسرب

إن الطبيعة الخاصة لنظام سير عملية التسرب، ومدى خطورتها على الضابط أو العون المتسرب، قد أدت بالمشرع إلى التدخل وسن جملة مهمة من الإجراءات التي من شأنها أن تضمن أمن وسلامة الشخص المتسرب أثناء قيامه بمهامه (المطلب الأول)، وحتى بعد الانتهاء منها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الضمانات الممنوحة أثناء مباشرة عملية التسرب

يوفر المشرع الجزائري حماية خاصة للعون المتسرب بمناسبة أدائه لمهمة التسرب وذلك بإقرار حق استعمال المتسرب لهوية مستعارة بدلا عن هويته الحقيقية أثناء العملية، وذلك ضمنا وحفاظا على حياته وسلامتها (الفرع الأول)، كما خول القانون للعضو المتسرب أثناء تنفيذ العملية باتخاذ والقيام ببعض الأفعال والسلوكات المجرمة في الأصل، ودون معاقبته عنها،

وكل ذلك من أجل كسب ثقة المجرمين، وإبعاد أي شك عن سوء نية العون المتسرب (الفرع الثاني).

الفرع الأول: استعمال الهوية المستعارة

تنص الفقرة الثانية من المادة 65 مكرر 12 من قانون الإجراءات الجزائية أنه: « يسمح لضابط أو عون الشرطة القضائية أن يستعمل، لهذا الغرض، هوية مستعارة » التي يفهم صراحة من استقراءها أن العون المتسرب ضابطا كان أو عوناً من أعوان الشرطة القضائية يستعمل هوية أخرى غير تلك الهوية الأصلية الحقيقية ضماناً وحفاظاً على حياته، كما يفهم بطريقة ضمنية أو غير مباشرة من استقراء البند أن عملية التسرب عملية تعتمد على السرية، التي تعتبر عاملاً أساسياً في نجاح أو فشل العملية، لذا يجب على القائمين بهاته الأخيرة إحاطتها بالسرية الكاملة والمشددة⁽¹⁾، ويكون مجال العلم بها محصور بين الجهة القضائية المانحة للإذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق⁽²⁾ وبحسب المرحلة التي توصل إليها التحقيق، وكذا ضابط الشرطة القضائية المنسق للعملية.

وفي إطار هذه الحماية التي أولهاها المشرع للعون المتسرب عند القيام بعملية التسرب من خلال السماح له باستعمال هوية مستعارة باسم آخر ووثائق هوية ذات معلومات خاطئة⁽³⁾، فإنه قد نص أيضاً على عدم جواز وإظهار الهوية الحقيقية للشخص المتسرب في أية مرحلة

¹ - قريشي حمزة، الوسائل الحديثة للبحث والتحري في ضوء القانون رقم 06-22، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص 97.

وأيضاً هنوني نصر الدين، يقدح دارين، الضبطية القضائية في القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 81.

² - عملاً بالمادة 65 مكرر 11 من القانون رقم 06-22، مرجع سابق.

³ - هوام علاوة، « التسرب كآلية للكشف عن الجرائم في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري »، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، عدد 02، 2012، ص 04.

من مراحل الإجراءات مهما كانت الأسباب، وهذا خوفا من إفشال الخطة المتبعة في القبض على المشتبه فيهم وعرض العون المتسرب المكشوف عن هويته للخطر، وهو ما أكدته المادة 65 مكرر 16 في فقرتها الأولى من قانون 06-22 السابق بنصها أنه: « لا يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضابط أو أعوان الشرطة القضائية الذين باسروا عملية التسرب تحت هوية مستعارة في أية مرحلة من مراحل الإجراءات ».

وسعى من المشرع وراء حماية العون المتسرب وعدم إظهار هويته، فوضع عقوبات نصت عليها المادة 65 مكرر 16 من قانون الإجراءات الجزائية في حق كل من يكشف هوية العون أو يتعرض له بالاعتداء سواء عليه شخصا أو على أهله مثلما هو مبين أدناه:

- يعاقب كل من يكشف هوية ضابط أو أعوان الشرطة القضائية بالحبس من سنتين (02) إلى خمس (05) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 200.000 دج⁽¹⁾.
- يعاقب كل من تسبب بالكشف عن الهوية وأدى ذلك إلى أعمال عنف أو ضرب أو جرح على هؤلاء الأشخاص وأزواجهم أو أبنائهم أو أصولهم المباشرين بالحبس من خمس (05) إلى عشر (10) سنوات وبالعقوبة من 200.000 دج إلى 500.000 دج⁽²⁾.
- يعاقب كل من تسبب في الكشف عن الهوية وأدى ذلك إلى وفاة أحد هؤلاء الأشخاص بالحبس من عشر (10) إلى عشرين (20) سنة والغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج، دون الإخلال عند الاقتضاء بتطبيق أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات⁽³⁾، والمتعلقة بالجنايات والجنح ضد الأشخاص⁽⁴⁾.

¹ - طبقا للفقرة 02 من المادة 65 مكرر 16 من قانون رقم 06-22، مرجع سابق.

² - عملا بالفقرة 03 من المادة 65 مكرر 16، مرجع نفسه.

³ - وفقا للفقرة 04 المادة 65 مكرر 16، مرجع نفسه.

⁴ - وهي أحكام الجنايات والجنح المتمثلة في القتل، وأعمال العنف، والاعتداء على الحريات العامة والشرف والاعتبار.

تبعاً لذلك، من خلال تحليل البنود أعلاه، يفهم أن مشرعنا لم يكتف بحظر كشف الهوية الحقيقية لضابط أو عون الشرطة القضائية المباشر لعملية التسرب، وإنما رتب على مخالفة هذا المنع جزاءات عقابية صارمة ومشددة، تصل إلى حد عشرين سنة حبس، ناهيك عن تلك الغرامات المالية الباهظة المستحقة الدفع، وأكثر من ذلك، فإنه يُستخلص من تحليل البنود أعلاه أن العقوبة تبقى مقررة حتى في حالة عدم حدوث أي ضرر أو هلاك على سلامة وأمن العون المتسرب نتيجة هذا الكشف، وهو ما تؤكد الفقرة الثانية من المادة 65 مكرر 16 السابقة.

ضف على ذلك، أن المشرع لم يقتصر الحماية المقررة على المتسرب في شخصه وحده، بل أنه وسع من مجالها لتشمل حتى أفراد عائلته، غير المعنيين بمباشرة وتنفيذ العملية، وذلك بالتشديد من حدة هذه الجزاءات في حالة ما إذا أدى الكشف عن الهوية إلى الإضرار بالعون المتسرب نفسه أو زوجه أو أبنائه أو أصوله المباشرين، أو إلى وفاة أحد هؤلاء. وكحوصلة لما سبق، نستخلص أن المشرع الجزائري قد أصاب في تكريسه لضمانة استعمال الهوية المستعارة تحقيقاً لسرية العملية وكل ذلك من أجل الحرص الشديد على أمن وسلامة العون المتسرب لما يشكله الإجراء من خطر على حياتهم.

الفرع الثاني: إعفاء العون المتسرب من المسؤولية الجزائية

يحتاج العون المتسرب أثناء قيامه بعملية التسرب إلى القيام ببعض السلوكات والأفعال التي تُعد في الأصل غير قانونية، ويترتب عن قيامها المسؤولية الجزائية لمقتريها، إلا أنه ونظراً لخطورة عملية التسرب على الشخص القائم بها، فإن المشرع وضع استثناءً في هذا المجال، وهو إسقاطه الكامل لمسؤولية العون المتسرب جزائياً، وهو ما تؤكد بموجب الفقرة الأولى من نص المادة 65 مكرر 14 من القانون السابق، التي تنص أنه: « يمكن ضابط وأعوان الشرطة القضائية المرخص لهم بإجراء عملية التسرب والأشخاص الذين يسخروهم لهذا

الغرض، دون أن يكونوا مسؤولين جزائياً...»، وذلك في حالة قيامهم بالأفعال الآتية المحددة حصراً في القانون:

*** الاقتناء أو الحيازة أو النقل أو التسليم أو الإعطاء ل:**

- المواد أو الأموال أو المنتوجات أو الوثائق أو المعلومات المتحصل عليها من ارتكاب الجرائم أو المستعملة في ارتكابها⁽¹⁾.

*** الاستعمال أو الوضع تحت تصرف مرتكبي هذه الجرائم ل:**

- الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي وكذا وسائل النقل أو التخزين أو الإيواء أو الحفظ أو الاتصال⁽²⁾.

يستخلص من تحليل البند أعلاه، أن المشرع الجزائري واستثناءً للأصل، سمح للشخص المتسرب، عند الضرورة القصوى، باستعمال إحدى الوسائل غير المشروعة لبلوغ الهدف المنشود من وراء العملية، وهو ما يجعلنا نضفي عليها تسمية "الأفعال المبررة"⁽³⁾ التي أجازتها صراحة مادة قانونية واضحة وهي المادة 65 مكرر 14 من القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه لا يخفى علينا رغبة المشرع هنا في حماية العون المتسرب من خلال التسخير له بجميع الوسائل المادية والقانونية الممكن استخدامها لكسب ثقة الجماعة الإجرامية وإبعاد جميع الشكوك حول النوايا الحقيقية للعون المتسرب، ونضيف هنا أنه ثمة توسيع كبير من المشرع في تطبيق هذه الضمانة وهو ما يتضح جلياً من خلال

¹ - طبقاً للفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 65 مكرر 14 من قانون رقم 06-22، مرجع سابق.

² - عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة 65 مكرر 14، مرجع نفسه.

³ - يمكن الإقرار هنا بإعفاء الشخص المتسرب من المسؤولية الجزائية إعفاءً تاماً وذلك بالاستناد أيضاً إلى المادة 39 من قانون العقوبات التي تنص أنه: « لا جريمة إذا كان الفعل قد أمر أو أذن به القانون»، ونظراً لوجود نص المادة 65 مكرر 14 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2006، فلم يبق أي مجال للشك في مصداقية هذا الموقف المتمثل في إعفاء العون المتسرب من المسؤولية الجزائية، وإدخال نظام التسرب ضمن أسباب الإباحة.

- أمر رقم 66-156 مؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية، عدد 49 صادر بتاريخ 11 جوان 1966، معدل ومتمم.

تمديد مجال الحماية والإعفاء من المسؤولية الجزائية لتشمل أيضا الأشخاص المسخرين من طرف ضابط أو عون الشرطة القضائية في عملية التسرب، مثلما نصت عليه صراحة المادة 65 مكرر 14 في فقرتها الأولى، وذلك عكس ما تبناه المشرع بشأن ضمانات استعمال الهوية المستعارة التي لم ينص على إمكان استفادة العون المسخر منها.

وأكثر من ذلك، فإن المشرع قد مدد نطاق هذا الإعفاء حتى بعد انقضاء المهلة المحددة في رخصة التسرب، وذلك بالنص صراحة في المادة 65 مكرر 17 من القانون رقم 06-22 المعدل والمتمم السابقة على جواز مواصلة العمل بالنشاطات المحظورة وغير المشروعة المذكورة في المادة 65 مكرر 14 دون أي إقرار للمسؤولية الجزائية للعون المتسرب، وذلك لضمان أمن وسلامة العون⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الضمانات المكرسة بعد انتهاء عملية التسرب

إنه، وفي إطار الحماية القانونية المرغوب تحقيقها، فإن المشرع قد أجاز للعون المتسرب مواصلة الأفعال المأذون بها قانونا والتي اعتاد على ممارستها في الجماعة الإجرامية، وذلك للوقت الضروري والكافي لتوقيف عمليات المراقبة، وذلك مراعاة لاعتبارات أمنية والحفاظ على سلامة الشخص المتسرب (الفرع الأول).

ولم يتوقف مشرعنا عند هذا الحد، وإنما وفي إطار اهتمامه بهذه الاعتبارات الأمنية أضاف حماية العون المتسرب من خلال عدم إدلائه بأي شهادة في المحاكمة (الفرع الثاني).

¹ - مثلما تنص المادة 65 مكرر 17 من القانون رقم 06-22، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

الفرع الأول: تمديد آجال مباشرة عملية التسرب

تنص المادة 65 مكرر 15 في فقرتها الثالثة أنه: « ويجدد هذا الإذن مدة عملية التسرب التي لا يمكن أن تتجاوز أربعة (04) أشهر »، وبالتالي، فإن الأصل في تحديد الآجال هو أن يكون الإذن بالتسرب لمدة أربعة أشهر كحد أقصى لمباشرة العملية، غير أنه وفي البند الموالي مباشرة، أي بموجب الفقرة الرابعة من المادة 65 مكرر 15 نجد "الاستثناء"، حيث تنص على أنه: « يمكن أن تجدد العملية حسب مقتضيات التحري أو التحقيق ضمن الشروط الشكلية والزمنية نفسها ».

عليه، ومن خلال الفقرتين القانونيتين أعلاه، نفهم أن المشرع قد جزم في البداية بعدم تجاوز مدة عملية التسرب لأجل الأربعة أشهر ليستتبعها مباشرة بجواز التجديد حسب مقتضيات التحري والتحقيق، ودون تحديده لأجل أقصى للتمديد، أي أن المشرع لم يحدد من خلال هذا النص لعدد مرات التجديد حيث تركه مفتوحاً⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الآجال مخصصة لمباشرة عملية التسرب، فإن المشرع ومن أجل ضمانه لسلامة العون المتسرب، أضاف من خلال المادة 65 مكرر 17 من قانون الإجراءات الجزائية، إمكانية تمديد آجال عملية التسرب حتى بعد نهاية الآجال المرخص بها وبالضبط في الفقرة الثانية منه بنصها أنه: « ... وإذا نقضت مهلة الأربعة (04) أشهر دون أن يتمكن العون المتسرب من توقيف نشاطه في ظروف تضمن أمنه، يمكن هذا القاضي أن يرخص بتمديدتها لمدة أربعة أشهر (04) على الأكثر ».

من هنا، نفهم أن المشرع قد رعى مصلحة العون المتسرب ولم يقيده بآجال محددة مسبقاً، حيث أجاز للقاضي الحق بتمديد الآجال، خدمة لمصالح وسلامة العون المتسرب، وهي ضمانات أخرى لا تقل أهمية عن تلك الضمانات السابقة.

¹ - كور طارق، آليات مكافحة جرائم الصرف على ضوء أحدث التعديلات، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 138.

الفرع الثاني: عدم جواز سماع شهادة العون المتسرب

لقد رتب المشرع الجزائري حماية أخرى للضابط أو للعون المتسرب والتي تكمن في عدم تقديم هذا الأخير للإدلاء بشهادته شخصيا، حيث يقتصر الأمر على إدلاء ضابط الشرطة المكلف بتنسيق العملية وحده ودون سواه بشهادته وتحت مسؤوليته الخاصة⁽¹⁾. وهو ما يتأكد من منطوق المادة 65 مكرر 18 التي تنص أنه: «يجوز سماع ضابط الشرطة القضائية الذي تجري عملية التسرب تحت مسؤوليته دون سواه بوصفه شاهدا عن العملية».

عليه، نفهم من نص المادة أعلاه التي اختتم بها المشرع أحكام التسرب في المنظومة القانونية الإجرائية الجزائية، أن الشهادة المطلوب سماعها من القاضي هي شهادة العون المنسق، وليس شهادة العون المتسرب، وبذلك يكون المشرع قد امتد بالحماية القانونية المقررة للقائم بإجراء التسرب حتى بعد انتهاء العملية، إذ أقر له ضمانات مهمة تتمثل في استبعاد شهادته ليحل محله العون المنسق بصفته شاهدا غير مباشر⁽²⁾.

المبحث الثاني: الدراسة النقدية للضمانات المقررة لحماية العون المتسرب

كشفت الدراسة التحليلية للضمانات المقررة لحماية العون المتسرب عند اللجوء إلى استخدام إجراء التحقيق الخاص المذكور في المادة 65 مكرر 11⁽³⁾ من القانون رقم 06-

¹ - زوزو هدى، التسرب كأسلوب من أساليب التحري في قانون الإجراءات الجزائية، دفاتر السياسة والقانون، عدد 11، جامعة بسكرة 2014، ص 123.

² - ركاب أمينة، أساليب التحري الخاصة في جرائم الفساد في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، 2014 - 2015، ص 142.

³ - حيث تنص المادة 65 مكرر 05 من قانون رقم 06-22 السابق أنه: «إذا اقتضت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها والتحقيق الابتدائي في جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة

22 السابق، والذي تبرره المصلحة العامة المتمثلة في كشف النقاب عن جريمة وقعت لضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة، عن تقصير كبير من جانب المشرع الجزائري في توفير الضمانات الكافية والكفيلة لحماية هذا الحق، إذا ما قارناها بمقدار الضمانات التي وفرتها التشريعات المقارنة⁽¹⁾.

وعن جملة الضمانات التي كرسها المشرع الجزائري فنجد غموض كبير في تلك المكرسة لمباشرة عملية التسرب (المطلب الأول)، و قصور آخر يشوب تلك المقررة بعد الانتهاء من عملية التسرب (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ضعف الضمانات الحمائية المقررة للعون المتسرب عند تنفيذ العملية

يُستخلص من تحليل الضمانات السابقة المقررة لحماية العون المتسرب بمناسبة مباشرته لعملية التسرب أنها تتمثل في استعمال العون للهوية المستعارة وإعفائه من أية مسؤولية جزائية، غير أنه ثمة ضعف كبير في كيفية تنظيم وتأطير هذه الضمانات، وذلك لوجود عقبات وعراقيل كثيرة تتعلق بالهوية المستعارة (الفرع الأول)، وبالإعفاء من المسؤولية الجزائية (الفرع الثاني) وعلى حد سواء.

المعالجة الآلية للمعطيات... يجوز لوكيل الجمهورية، أن يأذن تحت رقابته حسب الحالة بمباشرة عملية التسرب ضمن الشروط المبينة في المواد أدناه.»

¹ - أيت مولود سامية، الضمانات المقررة لمشروعية اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور في الجرائم الاقتصادية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 02، تيزي وزو، ص 321.

الفرع الأول: انتفاء التحديد الدقيق لكيفية التعامل بالهوية المستعارة

إن استعمال الضابط أو العون المتسرب لهوية غير هويته الحقيقية باسم آخر ووثائق هوية ذات معلومات خاطئة، وذلك من خلال وثائق جديدة مستخرجة كبطاقة التعريف، أو رخصة السياقة، شهادة الميلاد، جواز السفر، بطاقة مهنية، صكوك بريدية، شهادة إقامة... الخ، هو أمر مثير للانتباه حقا، فكيف للمشرع الجزائري أن يستغني عن تحديد كيفيات استخراج هذه الوثائق، فكيف يمكن للعون المتسرب الحصول على كل هذه الوثائق؟ فهل من جهاز خاص لتزوير هذه الوثائق دون المرور على الإدارة المختصة لاستخراجها؟ وفي حالة الإجابة بنعم، فماذا عن السرية المطلوبة في هذه العمليات بعد المرور من الإدارات المختلفة لاستخراجها؟

وأكثر من ذلك، فإذا كان بالإمكان الحصول على الوثائق الإدارية المثبتة للهوية المستعارة للعون في ظل النظام الإداري المعمول بها سابقا، فهل يمكن القيام بالإجراء نفسه أمام استحداث التقنية البيومترية في غياب النصوص القانونية التي تسمح بذلك⁽¹⁾؟ ومهما يكن من أمر، فإن إصدار هذه الوثائق المطلوبة لاستعمال هوية مستعارة بعيدة عن الهوية الحقيقية يعتبر بمثابة جريمة تزوير، وهو ما يمنعه القانون، غير أن إجازة إصدار هذه الوثائق تنفيذا لما أمر به القانون⁽²⁾ قد يؤدي إلى خرق السرية التي منحها المشرع لعملية التسرب من أجل ضمان نجاحها، كما قد يؤدي إلى تجاوز العون المتسرب للغرض الذي منحت من أجله هذه الوثائق، كأن يُقدم العون المتسرب على اقتراف أفعالا مجرّمة غير متعلقة

¹ - مجراب الداودي، أساليب البحث والتحري الخاصة على ضوء قانون رقم 06-22، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2012، ص 138.

² - ولقد أذن القانون بهذا الإجراء وأمر به من خلال نص المادة 65 مكرر 12 في فقرتها الثانية من قانون رقم 06-22، مرجع سابق.

بعملية التسرب، ويتدرج بحجة تنفيذه لعملية التسرب، ويستفيد من غطاء هذه الهوية المستعارة!!!

تبعاً لذلك، فإنه من الجدير الإشارة إلى النقائص التي يحتويها إجراء الهوية المستعارة وكيفيات إثباتها، لذا نرى أنه من واجب المشرع تدارك هذا الفراغ، والتحديد الدقيق النافي للجهالة لكيفيات التعامل بهذا الإجراء.

ونضيف بشأن فكرة الهوية المستعارة دائماً، أن المشرع وبموجب سنه لنص المادة 65 مكرر 16 أين كرس حزمة من العقوبات على كل من يُباشِر هذه العملية تحت هوية مستعارة، قد أغفل عن الإشارة إلى حماية العون المسخّر، حيث انه لم يوسع من مجال الحماية إلى الأشخاص المسخّرين من طرف ضابط أو عون الشرطة القضائية، رغم أنه تفتن لذلك قبله في ظل المادة 65 مكرر 14 عندما نص صراحة على إعفاء كل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية والأشخاص الذين يسخرون⁽¹⁾ لهذا الغرض، من أية مسؤولية جزائية، فلماذا لم يحدو المشرع نفس هذا الحدو بشأن المادة 65 مكرر 16، فهل يُعد هذا سهواً من المشرع؟ أم أنه إسقاط عمدي من الحماية؟ أم ماذا؟

وتجدر الإشارة هنا، وحسب اعتقادي الخاص، أن هذا يعود إلى سهو المشرع لا أكثر ولا سيما أنه سبق وأن اعترف صراحة بالمسخرين كأعضاء يضافون إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية بصدد المادة 65 مكرر 13 من القانون رقم 06-22 السابق، وأنه ذهب بعدها إلى أبعد من ذلك بموجب المادة 65 مكرر 14 عندما أعفاهم من المسؤولية الجزائية وعن

¹ - يتأكد من نص المادة 65 مكرر 14 أعلاه أن السلطة التقديرية في تعيين "المسخرين" تعود إلى ضابط الشرطة القضائية، غير أن المشرع لم يحدد لنا من هم الأشخاص المسخرين للقيام بعملية التسرب، فهل هم من عامة الناس؟ أم أنهم متخصصين في المجال، وهل تعرضوا إلى تكوين خاص؟ لذا فحبذا لو تدارك المشرع لهذا النقص ويقوم بالتحديد الدقيق لصفة هؤلاء المسخرين من أجل ضمان حسن الاختيار للأشخاص الذين بوسعهم حقاً التوغل في مختلف الأوساط الإجرامية والاحتكاك بكافة الطبقات، ومن ثمة تيسير وتسهيل المهام لضباط الشرطة القضائية في تعيين هؤلاء المسخرين، وكل ذلك يكون تحت الرقابة المباشرة للقضاء.

السلوكات غير المشروعة التي يقومون بها أثناء عملية التسرب، عليه يمكن لنا أن نؤكد أن هذا السكوت في المادة 65 مكرر 16 عن منح تلك الضمانة الحمائية ما هو إلا إغفالا وسهوا من مشرعنا لا أكثر، لذا ندعوه إلى تعديل أحكام المادة 65 مكرر 16، والنص صراحة على: « لا يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضابط أو أعوان الشرطة القضائية أو الأشخاص الذين يُسَخرون لهذا الغرض الذين باسروا عملية التسرب تحت هوية مستعارة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات ».

الفرع الثاني: غموض فكرة الإعفاء من المسؤولية الجزائية للعون المتسرب

اكتفى المشرع الجزائري في تنظيمه لأحكام الإعفاء من المسؤولية الجزائية بالمادة 65 مكرر 14 وحدها، أين سخر كل الوسائل المادية والقانونية الممكن استعمالها من طرف الشخص المتسرب، دعما وتسهيلا لعمل العون، هذا من جهة، وخلقنا لنوع من الثقة والطمأنينة في نفوس الجماعة الإجرامية المستهدفة بعملية التسرب وإبعادهم عن كل شك في شخصية العون المتسرب من جهة أخرى.

وتبعاً لذلك، فإن أصاب المشرع الجزائري بتكريسه لهذه الضمانة المهمة، فإنه لم يول الاهتمام لمسائل قانونية كثيرة أخرى قد تثيرها هذه المسؤولية، وأولها نذكر مشكلة حصر المشرع للأفعال محل عملية التسرب، فهنا وأمام خطورة عملية التسرب وخطورة الجماعات الإجرامية المتوغل فيها، فإنه حبد لو لم يتقيد المشرع الجزائري بهذه الأفعال، أو وإن قام بتعدادها، فحبد لو اختتمتها بفقرة أخيرة تحمل عبارة "أو أي سلوك آخر" حتى يكون تعدادها للسلوكات الإجرامية على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي يفتح المجال للعون المتسرب في اتخاذ ما يلزم من تصرفات، وطبقا لسلطته التقديرية الكاملة، ومراعاة للظروف المحيطة به.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الأخذ بالمعنى الضيق للبند 65 مكرر 14 والتقيد الدقيق بالسلوكات المحددة حصرا من المشرع، قد تؤدي إلى طرح العديد من التساؤلات، ومن أهمها

نذكر كيفية تعامل المتسرب أمام ضرورة تطبيقه لسلوكيات وأفعال غير مشار إليها في البند 65 مكرر 14؟ لتساءل هنا كالآتي: هل يطبق العون المتسرب أوامر الجماعة الإجرامية رغم عدم سماح القانون بها؟ أم أنه يمثل لأوامر القانون ويخالف الجماعات الإجرامية؟ فهل يفكر العون المتسرب في ضرورة إنجاح عملية التسرب وبغض النظر عن الجزاء الذي قد يتعرض إليه، أم أنه يمتنع عن ذلك خوفا من المتابعة الجزائية، مما يؤدي إلى فشل العملية؟ والإشكال الحقيقي هنا يكمن في طريقة انسحابه من هذه الجماعة الخطيرة عند عدم امتثاله لأوامرهم خوفا من العقاب؟؟!!

يعتقد هنا أن سبب حصر المشرع للأفعال الإجرامية في البند أعلاه يعود إلى تخوف المشرع من استخدام العون المتسرب لهذه الإجازة والتعسف فيها، ومن ثمة المساس بالقواعد والمبادئ التي توجب "النزاهة في الحصول على الأدلة"، وهو ما أصاب فيه مشرعنا لكن بشكل نسبي فقط، حيث حبد لو أبقى على هذا البند المحدد للأفعال الإجرامية المبررة، مع ذكره لعبارة تسمح بالإتيان بفعل آخر تفرضه الضرورة، والمهم في ذلك هو إنجاح عملية التسرب.

قياسا على ذلك، وبتطبيق أحكام المادة 65 مكرر 11 من قانون الإجراءات الجزائية، نجد أن أسلوب التسرب يطبق على جرائم سبعة مذكورة على سبيل الحصر في القانون دون غيرها، فلا يجوز التسرب في جريمة تخرج عن دائرة تلك الجرائم المستحدثة المحددة على سبيل الحصر في المادة 65 مكرر 05⁽¹⁾، وهنا نطرح إشكالية أخرى ولكنها ماثلة تماما للمسألة السابقة بخصوص حصر الأفعال الإجرامية المأذون بها، وتكمن في ماذا عن حالة توغل العون في الجماعة الإجرامية واكتشافه لجريمة أخرى لا تدخل في طائفة الجرائم المحددة

¹ - وتمثل هذه الجرائم في كل من جريمة المخدرات، أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبييض الأموال أو الإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وكذا جرائم الفساد.

حصرا في القانون؟ فهل يمتنع عنها وتفشل العملية، أم أنه يُقدم عليها، ويكون متابعا جزائيا؟ بمعنى آخر ماذا عن حالة تدخل العون المتسرب بشأن جريمة المخدرات مثلا، بإذن قضائي صحيح ومشروع، واكتشف جريمة أخرى بصفة عرضية كالقتل مثلا، وتخرج عن طائفة الجرائم المحصورة في المادة 65 مكرر 05؟ فهل يتصدى لها أم لا؟

عليه، وأمام عدم تناول قانون الإجراءات الجزائية لهذه المسألة القانونية، فإننا نقترح تدخل المشرع وتداركه لهذا الفراغ، لأن في ذلك نقص في نجاعة الضمانات ويكون من خلال نصه صراحة على عدم بطلان الإجراءات العارضة التي قد تنشأ عن التحري والتحقيق في العمليات المأذون بها، تماما مثلما فعل من قبل بشأن إجراء اعتراض المراسلات والتقاط الصور وتسجيل الأصوات⁽¹⁾ المنظم بموجب المواد من 65 مكرر 05 إلى 65 مكرر 10.

وعلى الوتيرة نفسها، لم يهتم كذلك المشرع بمسألة الطبيعة والتكييف القانوني المتنوع لمسؤولية العون المتسرب واكتفى بالإشارة إلى تلك المسؤولية الجزائية والإعفاء منها بمناسبة مباشرة العون للأفعال المجرمة الواردة حصرا في المادة 65 مكرر 14، وذلك بتجاهله التام للأنواع الأخرى من المسؤوليات مدنية كانت أو حتى تأديبية، إذ ليس من الغريب أن نتصور إبرام المتسرب لعقود بيع أو شراء أو غيرها من العقود المدنية أثناء قيامه بمهامه، فما هو الموقف القانوني للعون المتسرب بعد استكمال هذه العقود والالتزامات، فهل تبقى صحيحة

¹ - يمكن الإشارة هنا، إلى أن المشرع وإن تجاهل مثل هذا الإجراء بشأن عملية التسرب، فإنه قد نظمته بشأن أسلوب اعتراض المراسلات والتقاط الصور وتسجيل الأصوات كأسلوب آخر مستحدث وخص للتحري في الجرائم المستحدثة، وذلك بنصه صراحة في الفقرة الثانية من المادة 65 مكرر 06 أنه: « إذا اكتشفت جرائم أخرى غير تلك التي ورد ذكرها في إذن القاضي، فإن ذلك لا يكون سببا لبطلان الإجراءات العارضة ».

أم أنها تتعرض إلى البطلان أم ماذا⁽¹⁾؟ وماذا عن ارتكاب العون لخطأ مهنيًا بإخلاله بواجباته المهنية بالإهمال أو الامتناع عن أداء عمل معين⁽²⁾؟

من كل ما سبق، فإنه هناك نقائص كثيرة في تطبيق تلك الضمانات المقررة لحماية العون المتسرب أثناء ممارسته لعملية التسرب، وعليه، وتداركًا لهذا النقص، فندع المشرع إلى مراجعة المواد القانونية المنظمة لهذه الضمانات وذلك بالتعديل والتميم للنصوص، والنص صراحة على تفاصيل هذه الضمانات وجعلها أكثر فعالية ونجاعة في تحقيق فكرة الحماية للعون المتسرب.

المطلب الثاني: قصور الضمانات الحمائية المكرسة للعون المتسرب عند انتهاء العملية

تتمثل الضمانات الممنوحة للعون المتسرب بمناسبة انتهاء العملية التي يُباشرها في إمكانية تحديد أجال العملية من جهة وكذا عدم الأخذ بشهادة العون المتسرب حماية له من الجماعات الإجرامية، غير أنه ومن خلال تحليل البنود المانحة والناصة على هذه الضمانات، فإننا نلمس فيها نقائص بهذا الشأن، وذلك بسبب صياغتها بغير الشكل المطلوب، حيث أن آجال التمديد تبقى في نظرنا قاصرة عن تحقيق الفعالية الحقيقية لهذه العملية (الفرع الأول)، ناهيك عن استبعاد العون المتسرب عن الشهادة رغم أنه هو من خاطر بحياته عند قيامه بالعملية، لتبقى الفكرة محل نقاش أيضا (الفرع الثاني).

¹ - وهو ما يستوجب تنظيم أحكام المسؤولية المدنية للعون المتسرب والناشئة عن التزامات وعقود أبرمها مع شخص أو أكثر من الجماعة الإجرامية.

² - وهو ما يتطلب تنظيم أحكام المسؤولية التأديبية للعون المتسرب والناشئة عن إهماله في أداء مهامه أثناء ممارسة عملية التسرب.

الفرع الأول: عدم كفاية آجال التمديد لتحقيق الحماية الضرورية للعون المتسرب

تعتبر الفقرة الثانية من المادة 65 مكرر 17 المضافة بالقانون رقم 06-22 عديمة المعنى، حيث أنها وإن كرسست ضرورة وقف العملية في ظروف تضمن أمن وسلامة العون المتسرب، ومن ثمة عدم جواز توقيف نشاط العون المتسرب بعد انقضاء المهلة الممنوحة له لمباشرة عملية التسرب والتي تقدر في الأصل بأجل أربعة (04) أشهر، فإنه بالمقابل وبموجب العبارة الأخيرة لهذه الفقرة⁽¹⁾ والتي تنص أنه: «... يمكن هذا القاضي أن يرخص تمديدها لمدة أربعة (04) أشهر على الأكثر»، يكون قد قصر وانقص من قيمة وأهمية هذه الضمانة، وذلك من خلال منحه الحق الكامل للقاضي المختص في تمديد عملية التسرب، وإلى عدد غير محدود من المرات، وذلك بمقتضى المادة 65 مكرر 15 فقرة 04 بنصه أنه: «يمكن أن تجدد العملية حسب مقتضيات التحري أو التحقيق ضمن الشروط الشكلية والزمنية نفسها»، في حين أنه بموجب الفقرة الثامنة من المادة 65 مكرر 17 قد عاد وعمل على فرض قيود زمنية جديدة بالاحترام وهي مدة أربعة (04) أشهر كحد أقصى، فلماذا كل هذا الاختلاف في تقدير المواعيد وتحديدها؟

ولماذا لم يُيق المشرع بأحكام الفقرة الرابعة من المادة 65 مكرر 15 ولاسيما أنها منطقية جدا ومن شأنها توفير الحماية الحقيقية للعون المتسرب، كونها أقرت صراحة بجواز تجديد العملية بربط التمديد بمقتضيات التحري أو التحقيق فقط ولا غير، حيث لم تربطه بزمان معين، وهو الرأي الراجح في نظرنا والذي حَبَد لو أبقى المشرع عليه وألغى الفقرة الثامنة من المادة 65 مكرر 17، ولاسيما أن هذه الأخيرة قد أشارت صراحة إلى فكرة الحماية التي نحن بصدد تحليلها، حيث نصت على: «... توقيف نشاطه في ظروف تضمن أمنه...»

¹ - يُقصد بالفقرة هنا، الفقرة الثانية من المادة 65 مكرر 17 من القانون رقم 06-22، مرجع سابق.

عليه، فلقد أخطأ المشرع هنا عندما قيّد زمن ممارسة العملية، علما أن الأمر يتعلق بأمن وسلامة المتسرب، فحبذ لو تفتن إلى سلبيات التحديد المسبق للآجال، ولاسيما للخطورة الناتجة عنه على حياة الشخص المتسرب الذي يجازف بحياته لتنفيذ مهمة أذن بها القانون، وذلك بتطبيقه للأصل وهو ربط الإذن بمدة محددة مسبقا، واستتباعها بقاعدة استثنائية تسمح بالتجديد والتمديد في الآجال، والمهم فيها هو مراعاة أمن وسلامة العون المتسرب، باعتبارها من أكثر الحقوق الجديرة بالحماية.

الفرع الثاني: دحض القيمة الثبوتية لشهادة العون المتسرب

اختتم المشرع الجزائري أحكام عملية التسرب بالمادة 65 مكرر 18، والتي مفادها أنه: « يجوز سماع ضابط الشرطة القضائية الذي تجري عملية التسرب تحت مسؤوليته دون سواه، بوصفه شاهدا عن العملية ».

وطبقا لهذا البند، فإنه يتضح أن الشهادة المطلوب سماعها هنا هي شهادة العون المنسق وليس شهادة العون المتسرب، كون شهادته غير مباشرة، وهنا نتساءل عن سبب استبعاد العون المتسرب من الشهادة؟ علما أنه من أكثر الأشخاص معرفة بتفاصيل العملية وعناصر الجريمة، بما فيهم العون المنسق الذي ينقل فقط ما سمعه من تصريحات وأقوال من قبل العون المتسرب⁽¹⁾ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فجدير بنا الإشارة إلى أن مثل هذا الموقف المتبنى من المشرع بشأن الشهادة والإدلاء بما قد لا يحقق الهدف المرغوب فيه، حيث قد يُسبب في تشكيل حرج كبير لدى العون المتسرب، هذا الأخير الذي يجازف ويغامر بحياته ويُضحى بها من أجل تنفيذ مهمة أذن بها القانون، يجد نفسه في الأخير من الممنوعين بالإدلاء بشهادتهم، وكأنه في مرتبة القاصر أو المحجور عليه، أو ربما المعتوه... الخ، لذا فحبذ لو فكر المشرع في إعادة صياغة

¹ - نجيمي جمال، إثبات الجريمة على ضوء الاجتهاد القضائي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 294.

هذه المسألة باتخاذ تدابير واحتياطات أخرى من شأنها الاستجابة لمتطلبات حماية المتسرب كاشتراط مثلا سماعه عن طريق وسيلة تقنية تستعمل عن بعد، وتجعل الصوت غير متعارف عليه⁽¹⁾، تماما مثلما طبقه المشرع الإجمالي الجزائري الفرنسي بمقتضى المادة 61-706⁽²⁾، أين اشترط أن يتم السماع للعون المتسرب عن طريق استخدام وسائل وتقنيات تسمح بكتمان هويته الحقيقية.

وحقا، فإن المشرع الجزائري قد تدارك العديد من النقائص، وذلك بموجب تعديله لاحقا بمقتضى الأمر رقم 15-02⁽³⁾، حيث أضاف فصلا كاملا وهو الفصل السادس بعنوان "حماية الشهود والخبراء والضحايا"، وقد أجاز من خلاله وبالضبط في المادة 65 مكرر 27 لجهة الحكم أن تقوم تلقائيا أو بطلب من الأطراف سماع الشاهد المخفي الهوية بشرط أن يتم ذلك عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، وهو ما أحسن المشرع الإجمالي الجزائري في تكريسه، كون الشاهد المباشر يكون أكثر دراية بجميع الأمور والحيثيات والتي قد يكون لها دورا مهما في التحقيق القضائي، غير أنه وللأسف، فإن التعديل الإجمالي الجزائري لسنة 2015 لم يسد الفراغ الموجود بشأن القيمة الثبوتية لشهادة الضابط أو العون المتسرب، مادام أن شهادته تبقى دائما مستبعدة طبقا لأحكام المادة 65 مكرر 18 من قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2006 المعدل والمتمم⁽⁴⁾.

¹ - قريشي حمزة، مرجع سابق، ص 83.

² - Code de procédure pénale, 5^{ème} édition, Dalloz, 2004.

³ - أمر رقم 15-02، مؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1996، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية، عدد 40، صادر بتاريخ 23 جويلية 2015، معدل ومتمم.

⁴ - نقلا عن: بلعسلي ويزة، التسرب كآلية خاصة للبحث والتحرير في الجرائم المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 02، تيزي وزو، 2015، ص 438.

وتبعاً لكل ما سبق تحليله، يُستخلص أن مشرعنا ملزماً بإعادة النظر في منظومة مجرماً ومحاولة استرجاع العون المتسرب لاختصاصه الملائم في الإدلاء بشهادته، لأن الإبقاء على نص المادة 65 مكرر 18 والتقييد بحرفيته قد يطرح مشاكل قانونية كثيرة أهمها التساؤل عن حالة وفاة هذا العون المنسق للعملية قبل المحاكمة؟ فما هو مصير القضية؟ وماذا عن حالة وجود شاهد آخر من الغير أو من أطراف الدعوى أو غيرهم؟ فهل يجرمون من الشهادة أم ماذا؟ لكل هذه الأسباب ولغيرها فحبد لو عالج المشرع كل هذه المسائل وذلك بإعادة النظر في بنوده لإزالة الغموض والإبهام عنها.

الخلاصة:

نخلص من دراستنا هذه، إلى أن إجراء التسرب عملية قانونية بالغة الخطورة على أمن وسلامة العون المتسرب الذي يتوغل داخل الجماعات الإجرامية، ومن أجل تنفيذها بنجاح، فإن المشرع الجزائري قد حرص على تكريس جملة من الإجراءات التي من شأنها توفير الحماية اللازمة للعون المتسرب منتهجاً بذلك نهج التشريعات المقارنة الأخرى ولاسيما التشريع الفرنسي.

غير أنه، وللأسف، فإن الخطوات التي خطى بها مشرعنا كانت ناقصة، إذ كشفت هذه الدراسة أنه ثمة خطوات أخرى كثيرة لا بد من الإسراع في تجسيدها والالتزام بتكتمتها وإضافتها، حيث جاءت بغير الشكل الملائم والمطلوب.

لذا، ندع المشرع إلى إعادة النظر في المنظومة القانونية الإجرائية الجزائية، وذلك بتعديله وتتميمه لبعض النصوص أو حتى الإلغاء إن تطلب الأمر ذلك، والمهم في ذلك هو عمله على الإنهاء والقضاء على كل التساؤلات والنقائص التي تثيرها الضمانات الممنوحة للعون المتسرب .

ومن أجل سد النقائص السابقة، فيجوز اقتراح جملة من الإجراءات والتدابير الجديدة التي عساها أن تخرج تلك الضمانات إلى النور وتجعلها كافية وفعالة لتحقيق الحماية التي يحتاج إليها العون المتسرب وعائلته، وهي كالآتي:

- 1 - ضرورة سن نصوص تنظيمية وتطبيقية مفصلة وكاملة تبين مثلاً كيفيات استخراج الوثائق التي تثبت الهوية المستعارة للضابط أو للعون المتسرب في الجريمة.
- 2 - توسيع الحماية القانونية للعون المتسرب، بأن تشمل كافة الأفعال الإجرامية العرضية التي قد ترتكب أثناء تنفيذ عملية التسرب.
- 3 - منح ضمانات أكثر للضابط المسؤول عن العملية وللقائم بتنفيذها كتغيير محل الإقامة ومقر العمل.
- 4 - توفير كل الإمكانيات اللازمة لحماية المتسرب وأهله، كتعيين أشخاص مختصين لمراقبة أهل وعائلة العون المتسرب أثناء غيابه عن عائلته وتنفيذه لمهمته .
- 5 - جواز التمديد الصريح للأجال عند توافر ظروف تهدد أمن وسلامة العون المتسرب، وجعلها مفتوحة وغير مقيدة بأجل أقصى.
- 6 - العمل على توفير ضمانات جديدة لتمكين العون المتسرب من الإدلاء بشهادته ولاسيما بسماعه عن بعد مثلما نص الأمر رقم 02-15، وهو ما لا يتحقق في نظرنا إلا بإلغاء المادة 65 مكرر 18 من قانون رقم 06-22 إلغاءً صريحاً، ومن ثمة استرجاع شهادة العون المتسرب لقيمتها وحجيتها الثبوتية.